

ملحق

السنة الثانية

العدد ٣٤

# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٤ كانون اول سنة ١٩٥٠

عمان : الاربعاء في ٤ شعبان سنة ١٣٦٩

مذكرات المجلس التشريعي

معرض الجلسة الثالثة عشر للدورة الاحادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة صبيح الاول

## الجلسة الثالثة عشر

افتتحت الجلسة الثالثة عشر للدورة الاعيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢-٩٣٠ المصادف يوم الاربعاء في الساعة العاشرة برئاسة وكيل نخامة الرئيس وزير المدنية ابراهيم بك هاشم وحضور أكثرية قانونية .

وكيل الرئيس - نظراً لعدم إتمام الضبط هل توافقون على عدم قراءته

شمس الدين بك - على شرط ان يقرأ في الجلسة القادمة .

نجيب بك الشريدي - عندنا اجوبة الحكومة .

توفيق بك - فيما يتعلق بلجنة الاستفتاء عن الموظفين غير اردنيين .

شمس الدين بك - اقترح تأجيل البحث في هذا الموضوع الى حضور فخامة الرئيس للسياسة هو لم يجمع قراءات لجنة الاستفتاء عن الموظفين غير الاردنيين وان الوكيل الحالي كاتب رئيساً لجنة المذكورة وقد صادق على قرارات هذه اللجنة فوافق المجلس على هذا التأجيل .

وكيل الرئيس - تقرأ معاهدة الصلح مع تركيا

بعد ان قرأ السكرتير عدة مواد منها قرر المجلس عدم الدوام على قراءتها وتأجيل البحث فيها الى جلسة اخرى بينها المجلس .

نظمي بك - يمكننا ان نشتغل في مشروع قانون التعدين .

وكيل الرئيس - تعديل قانون التعدين

المادة الاولى : يسي هذا القانون قانون تعديل قانون التعدين لسنة ١٩٣٠ ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فوافق المجلس على قبولها .

المادة الثانية: عدلت الفقرة (ز) من المادة (٢) (١) من القانون كما يلي :

ومعني عبارة (حامل تصريح التنقيب او التنقيب او (رخصة التنقيب او التنقيب عن الزيت او (شهادة اكتشاف) او (حق التعدين) الشخص الذي منحه ذلك التصريح او الرخصة او الشهادة او الحق في بايدي الامر وتشمل هذه العبارات ايضاً كل من ملك تصريحاً او رخصة او شهادة او حق

كهذا اما بكامله او قسم منه بطريق الارث او التحويل والتنازل او بأي طريقة اخرى ماعدا تصريح التنقيب .

شمس الدين بك - ما معنى ذلك ؟

ابراهيم بك هاشم - المعنى ظاهر وهو تصحيح الاغلاط التي وردت في اصل المادة ليس الا شمس الدين بك - انا لم افهم شي وخصوصاً ان النظام الداخلي يقضي تأخير البحث حيث مثل هذه القوانين التي ترد من اللجنة الى ما بعد (٢٤) ساعة مع ان هذا القانون لم يرض على توزيعه علينا اكثر من اربعة وعشرون دقيقة فقط .

وكيل الرئيس - ولكن لا ننسى ان الصيغة التي وردت من اللجنة هي عين الصيغة التي كانت قبلت من قبل مجلسكم العالي .

شمس الدين بك - اللجنة درستها لكن نحن لم ندرسها .

ابو شمر بك - ولكن النظام الداخلي لا ينص على انه اذا لم يحصل تصويت بالتصديق في اثناء درسه في اللجنة تقبل للمذكرة به في المجلس التشريعي بدون مراعاة المدة القانونية .

وكيل الرئيس - يوجد في النظام الداخلي ان المجلس اذا رأى في القانون المعروض على المجلس ما يستوجب الاستعجال بالمذكرة به فله الحق ان يشرع بالمذكرة بدون انتظار مرور المدة للمعية .

نجيب بك ابو شمر - لا اظن المجلس انه يرى بالاستعجال في المذكرة في هذا القانون .

ما يقيد بالحكمة واري ايضاً انه لا حق لوكيل الرئيس ان يقترح

وكيل الرئيس - لنضع اقتراح نجيب بك ابو شمر للقاضي بالتأجيل .

فرفض المجلس الاقتراح بالتأجيل .

شمس الدين بك - نريد ان نعلم سبب وضع هذا القانون فشرع (دوقيرغ) اضر البلاد وشم عقيه مشروع البحر الميت والآن جاء دور المادتين الموجودتين في البلاد يجب ان نعلم ما الغاية من هذا القانون .

نظمي بك - ان الجواب على كلام نجيب بك هو مدون في المادة المخصصة والمجلس الحق

ان ينظر في القانون بدون انتظار للمدة للمعية .

نجيب بك ابو شمر - ولكن يجب ان يقرر المجلس لزوم المذكرة في هذا القانون

شمس الدين بك - انا اريد من نقاشي ان يعرفوني عن السبب الذي ادى لوضع هذا

القانون ولا اظن ان واحد منهم فهم السبب .

وكيل الرئيس - الذي يوافق على تأجيل البحث في هذا القانون يرفع يده .

#### قرر المجلس لزوم التأجيل

نجيب بك الشريدي - بالنظر لورود عدة شكاوي من اهالي البلاد بخصوص غرامات الجراد التي فرضت على الاهالي وكانت اشد وطأة من آفة الجراد نفسه واما المصلحة كثير من زعماء البلاد ووجهاتها وورد عدة شكاوي بهذا الشأن اودعت للجنة الادارية وقد ورد اليوم هاتين الشكايتين . وان غرامات الجراد التي فرضها مأمورو المكافعة وقرر تحصيلها المجلس التنفيذي بناء على تقرير رفعت الى فضامة الرئيس واستخرج بشأنه مدير المكافعة العام وتصرف في الاولوية . ان هذه الغرامات انت ضغناً على ابائه والثقلت كاهل الفلاح وكانت آفة عليه أكثر من آفة الجراد فان الجراد غادر البلاد فالغرامات لم تنادر وما زال الفلاح يري تحت كابوسها . انما صرفه الفلاح من الجلود في سبيل اعادة الجراد واستئصال شأفة الفار لا يستطيع ان يسكنها بالحدود انما خلفه من الاضرار بسببها لا تقدر فاذا اضغنا الى تلك الاضرار الفاحشة الغرامات المفروضة فسوف يوت الفلاح وقوت الزراعة معه ومن اين تأتي موازده الخيرية اذا كان لا يستطيعون القيام بأعمالهم الزراعية ؟ وان القرشين الذين يستدينها الفلاح يال في الفاحش ليشاع لوازم الفلاحة والزراعة وما يتعلق بالصنائع الزراعية اذا دفعها الى الخيرية باسم غرامات الجراد فمن اين له ان يتاجر على الزراعة وان يستدر الحاصلات ليدفع قسماً منها الى الخيرية . ان كثرة التكاليف الاميرية والبيروق مع ما ينضم عليها من الر في الفاحش لعدم وجود مصرف زراعي له رأس مال كبير يكفي الفلاح مونة الاستدانة بالفوائد الفاحشة اذا ضم الى هذه الاحمال الثقيلة بقايا اموال الشين السابقة كيف تربي له الحياة ومن اين للحكومة مورد يده ؟ ان غرامات الجراد تحصيل عنها قسم كبير ولم يبق الا النذر القليل من تلك الغرامات وقد فهم الاهلون ان المجلس التنفيذي العالي قرر تحصيل هذه الغرامات عندما طرح على بساط البحث التقرير الذي رفعت لفضامة رئيس الوزراء قبل زمن غير بعيد ورجوته فيه استصدار العفو فحضر به عرض الحائط وكانت النتيجة كان طلبت عدم العفو وكأني رفعت صوتي عالياً باسمي لا باسم الامة ولم تنبه الحكومة الى ان صوتي المرتفع هو صوت الامة وصادر عن الامة في حين ان مدير المكافعة العام وعموم المتصرفين اجابوا على لائحة الحكومة بحديث العفو وانني اؤكد المرة تلو المرة ان ما ذهبت اليه الحكومة من ان العفو يضر بمصلحة المكافعة الثقيلة في اذا داهمت هذه الامة البلاد مرة اخرى لاسمح الله هو نوم ليس الا في الوقت نفسه لانه ان رائد الحكومة في ذلك القرار

كان الحرص على مصلحة الاهالي وما قوت تحصيل الغرامات بالبحرث عنها الا عن حسن نية غير انني اكرر الرجاء بأن يصرف النظر عن تلك الغرامات بالنسبة للقائقة الاقتصادية المستحكة الملقات ولان هذه الغرامات كانت فرضت على سبيل الارهاب ليس الا والرجة فوق العدل راجياً من كافة الزملاء المحترمين ان يتصمروا لهذه الفكرة وان يواصلوا المساعي لحل الحكومة على الرجوع عن قرارها لانه مقرر بمصلحة الاهالي وفي ذلك البلاغ .

توفيق بك - ان سمو الامير بموجب القانون الاساسي يملك حق العفو عن جميع الغرامات بقرار المجلس التنفيذي وقد كانت قدمت عدة طلبات من الالوية والاقضية منها ما هو عام ومنها ما هو خاص واحيلت جميعها على المجلس للشار اليه بقرار العفو عن البعض واستوضح عن البعض الاخر ولا زالت الحاضرة جارية بشأنه ورفض قبول العفو عن القسم الثالث .

اما سبب القبول فان المجلس وجد لبعض المحكوم عليهم معاذيراً وطرفاً تستوجب العفو واما الرفض فكان لسببين : اولهما ان المجلس يرى ان منح هذا العفو يعطل اعمال المكافعة في المستقبل لان الناس يتادون على انتظار صدور العفو ولا ييأون بما يمرض عليهم من عقوبات لاسيما وانه ليس هؤلاء الذين يطلبون العفو اي عذر بالتصديرات التي سببت الغرامة .

والسبب الثاني وهو ان الغرامات طرحت وحصل قسم منها فاداً صدر العفو يكون القسم الذي تأخر في تأدية الغرامة ووجد سبباً لهذا التأخير استفاد من العفو بينا القسم الاخر وهو الصغير المحتاج غالباً لم يمكن من التأخير ودفع الغرامة ولا سبيل الا للحصول على اية فائدة من العفو وكان المجلس يتقبل العفو عن المتأخرين يشجع على الامتناع والتأخير و يساعد المتأخرين في حين ان المصلحة قد تنصرف بدفع الغرامة . هذه هي الاسباب التي دعت لاصدار القرار بالرفض مع كل هذا اذا روي من الموافق ان مجال تقرير حضرة الزميل على المجلس التنفيذي ليعيد النظر في القضية فاما ان يصرف النظر عن القرار وما ان يؤيده فوافق المجلس على احوالة الاقتراح على المجلس التنفيذي .

وكيل الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة .

١- قانون التدنين .

٢- اجوبة الحكومة .

وانقضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي